الأهرام

المصدر: اكتوبر

التاريخ : ٤ اغسطس ٢٠٠٢

اتفاق ماشاكوس والدولة رقم ١٢ فى حوض النيل!

تعقيب

اختلفت الآراء حول صحة الأنباء التى ترددت أخيرا عن اندلاع قتال عنيف فى جنوب السودان بين القوات الحكومية وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان عقب أيام من توقيع بروتوكول ماشاكوس ومن اللقاء الذى عقد فى كمبالا بين الرئيس السودانى عمر البشير والزعيم الجنوبى جون قرنق.

فمؤيدو اتفاق ماشاكوس نفوا أنباء وقوع هذا القتال الذى قيل إن ثلاثمائة من أفراد الجيش الشعبى قتلوا خلاله على أيدى قوات الحكومة، واعتبروها ادعاءات اختلقها معارضو الاتفاق وأعداؤه بهدف إثارة الفتنة من جديد بين الشمال والجنوب وذحر الاتفاق فى مهده.

وسواء كانت أنباء هذا القتال صحيحة أم كاذبة تبقى أمام المراقب حقيقة أساسية وهى أن هناك بروتوكولا وقع تقول مقدمته إنه يستهدف إنهاء الخلافات الرئيسية بين الجانبين ويمهد لتوقيع اتفاق شامل يضع حدا لأطول النزاعات الحالية فى أفريقيا وإحلال السلام ووقف الحرب التى حصدت أرواح الملايين ودمرت البنية التحتية للبلاد وأهدرت الموارد الاقتصادية وتسببت فى معاناة «خاصة بالنسبة للشعب جنوب السودان».

ولا شك أن إنهاء الحرب فى جنوب السودان حلم من الأحلام التى داعبت خيال كل مواطن سودانى، سواء فى الشمال أو فى الجنوب، وتمناها كل عربى محب للسلام والاستقرار.

ولعله من الإنصاف، بل من الضرورى، التأكيد على أن مصر كانت دائما فى مقدمة من عمل وبذل الجهد من أجل تجنيب الشعب السودانى ويلات هذه الحرب، وسعت وما زالت وستبقى تسعى لكى يتمتع السودان بسلام شامل ودائم يحمى حريته ويحفظ قبل أى شىء آخر وحدة ترابه.

ولأن السودان، بشماله وجنوبه، يعد العمق الاستراتيجي لحدود مصر الجنوبية واستقراره يشكل أهمية بالغة بالنسبة للأمن القومى المصرى، كان لابد من قراءة متأنية ومتعمقة فى نص الاتفاق كما نشر بعد توقيعه فى كينيا بغض النظر عما يتردد عن تمتعه بتأييد جميع القوى السودانية سواء داخل الحكومة أو بين صفوف المعارضة.

واللافت بداية أن الفقرات الأولى لمقدمة الاتفاق تتضمن إشارات واضحة عدة تلبى الكثير من المطالب التقليدية المعروفة لقيادات الشعب السودانى فى الجنوب على حساب مصالح الشعب السودانى فى الشمال.

لكن ذلك يبقى حكما متعجلا ما دامت القراءة لم تنفذ إلى جذور نص الاتفاق الذى لخصه البعض فى جملة ساذجة واحدة هى

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

أنه يعطى الجنوب فترة حكم ذاتى تستمر ست سنوات على أن يجرى فى ختامها استفتاء تقرير المصير، أما ما تبقى من المسائل فستبحث فى اجتماع سيعقد فى منتصف أغسطس فى كينيا، وهى اقتسام السلطة والثروات وحقوق الإنسان ووقف إطلاق النار.

فالواقع أن الاتفاق يتضمن أكثر من مجرد منح الجنوب حكما ذاتيا لمدة ست سنوات ويحمل أبعد من مجرد إجراء استفتاء على تقرير المصير، مما يثير الكثير من الملاحظات التى تثير بدورها الكثير من التساؤلات حول موقع هذا الاتفاق من مصالح الشعب السودانى، فى الشمال وفى الجنوب، ومصالح دول الجوار داخل القارة الأفريقية، ثم أخيرا مصالح الدول الصديقة، وغير الصديقة، خارج القارة.

وإذا كان الاتفاق قد نص على حق تولى جميع المناصب بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات فهذه كلها أمور لا يحق لأحد التدخل فيها لأنها مسائل تكفل المساواة بين الجميع ويرجع لأصحابها وحدهم حق إقرارها، لكن اللافت أن الحقوق تعدت قضية المساواة وتكافؤ الفرص للجميع إلى قضايا لا تفسير لحرية التمتع بها سوى تفتيت وحدة السودان وتكريس الانفصال بين الشمال والجنوب.

وتتمثل أبرز الملاحظات فى التالى:

أولا- الاتفاق يبدو فى هيكله العام كأنه إطار يتضمن الخطوط الأساسية التى يستند عليها الجانبان فى التفاوض من أجل التوصل إلى سلام ينهى حالة الحرب، لكن يتضح من روح المقدمة ذاتها أن الاتفاق يحدد بشكل قاطع وحاسم القواعد التى وافق الجنوب بموجبها على بحث إحلال السلام اقتناعا منه «بما نص عليه الإطار من اقرار بمخاطبة جذور المشكلة وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان». وفى المقدمة إشارة واضحة إلى أن الجانبين «وضعا فى الاعتبار المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء السودان المختلفة والتى تستوجب المعالجة».

ثانيا- يرتكز الاتفاق أساسا على إعطاء الجنوب حق تقرير المصير وبالتالى حق الانفصال إذ يتضمن نصا واضحا لا لبس فيه يقول: «إن من حق أهل جنوب السودان أن يحكموا ويقرروا شئون إقليمهم وأن

محمود عطا الله

يشاركوا مشاركة عادلة فى الحكومة القومية. وإن أهل جنوب السودان لهم الحق فى تقرير المصير عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى وذلك بعد فترة انتقالية تبدأ بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ست سنوات يجرى فى نهايتها استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون فى إجرائه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان من أجل تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذى أقيمت بموجبه اتفاقية السلام أو التصويت لصالح الانفصال». وتشتم هنا رائحة تهديد واضح بأن عدم التزام الشمال بـ «كل ما تقرر فى الاتفاق» سيعنى الانفصال!

ثالثا- حقيقة أن الإطار أكد التزام الجانبين بحل شامل وسلمى يصلان إليه عبر التفاوض على أساس إعلان المبادئ لمصلحة الشعب السودانى مما يعنى الاستناد إلى لغة التفاوض وليس لغة الحرب. فإن الإطار يضع عملية وقف إطلاق النار فى مرتبة متأخرة (البند ٨) وكأن وقف إطلاق النار هو محصلة نهائية وليس مطلبا أساسيا مما يبقى الحرب، والتهديد بها، سلاحا مسلطا ما لم يتم تحقيق شروط الجنوب. إذ تنص هذه المادة، وكأنها أضيفت بشكل عارض أو عشوائى على اتفاق الجانبين «على مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل فى صفوف الشعب السودانى». ويأتى هذا النص ترجمة مباشرة لرأى معلن للدكتور منصور خالد المستشار السياسى لقرنق قال فيه: «إن إيقاف الحرب فى حد ذاته لن يحقق سلاما دائما ولن يحقق استقرارا ما لم تصحبه معالجة جذور المشكلة».

رابعا- يتضمن الاتفاق ولأول مرة فترة انتقالية لاختبار التجربة وضمانات دولية لم يسبق أن نص عليها أى اتفاق سابق بما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى ذلك اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢. فاتفاق ماشاكوس ينص على ضمانات دولية عبر لجنة تضم ممثلين من دول الإيقاد (جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا) وأربعة مراقبين هم الولايات المتحدة والنرويج وإيطاليا وبريطانيا إضافة إلى ممثلين لدول الجوار والمنظمات الإقليمية. ولا شك أن تشكيلة اللجنة والمراقبين ودور ممثلى الدول المجاورة كلها أمور تثير الكثير من التساؤلات حول لعبة الأدوار الإقليمية والدولية وبشكل خاص الأمريكية فى التوصل للاتفاق أساسا ثم فى نصوصه.

خامسا- لوحظ التوسع الواضح فى تفاصيل المسائل المتعلقة بحرية المعتقد والعبادة والضمير لاتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف وعدم التمييز بين أى شخص وآخر. وفى الوقت الذى نص فيه الاتفاق على أن يكون الدستور القومى للسودان هو القانون الأعلى وكل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور، ينص الاتفاق على أنه يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية من ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر. بل نص على «أن التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات يكون وفق المبادئ والتعاليم التى ينص عليها الدين الذى يدين به الفرد المعين». كما نص الاتفاق على حق إقامة الصلات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشئون الدينية المعتقدية على المستويين القومى والعالمى.

وعظيم أن يلقى الاتفاق، أى اتفاق، ترحيبا من القوى السياسية وأحزاب المعارضة السودانية بما فيها حزب الأمة بزعامة الصادق المهدى وتجمع المعارضة برئاسة محمد عثمان الميرغنى، وعظيم أيضا أن يؤدى الاتفاق، أى اتفاق، إلى إنهاء الحرب فى الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار فى ربوع السودان بأكمله، لكن هذا الاتفاق، أو أى اتفاق، يبقى موضع تساؤلات واستفسارات ما دام فتح الباب أمام احتمال- مجرد احتمال- تفتيت وحدة السودان، وأتاح فرصة لحديث، مجرد حديث، عن انفصال الجنوب عن الشمال.

ولا شك أن المسئولية التاريخية لوقوع خطر الانفصال لا يقع على قوى الجنوب وحدها، ولا على الحكومة السودانية التى وقعت الاتفاق، أو من أيده من أحزاب المعارضة، بل على من ضغط لتوقيعه من قوى خارجية ذات مصالح فى تفتيت السودان وانفصال جنوبه.

ولعله من اللافت أن إشارات هذا الخطر بدأت تلوح فى الأفق عبر تصريحات غريبة تتم عن توجهات يصعب تجاهل مراميها منها بالتحديد تصريح للدكتور منصور خالد، غداة الاتفاق، يقول فيه: «إذا افترضنا أن الجنوب قرر الانفصال.. فسيصبح الدولة رقم ١٢ فى حوض النيل وهذا لا يجعل منها خطرا إذا افترضنا أن الـ ١١ دولة الأخرى تمثل خطرا على الأمن العربى، فإضافة دولة واحدة لها لن تزيد الخطر». هكذا يفكرون وهكذا يخططون.. وهكذا قد ينفصلون!.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية